

Distr.: General
28 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل
السكانية: تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج
قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك
إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدّم من مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة
بالمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230215 190215 14-67535 (A)



البيان

نرحب بتركيز الاهتمام على موضوع تحقيق المستقبل الذي نريده: إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى القضايا التي يمكن أن تثار في إطاره.

ونرحب أيضا بصدور الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية في صيغتها النهائية التي تضمنت ١٧ هدفا و ١٧٠ غاية من بين الأهداف والغايات المقترحة، واعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهي دليل على الجهود المبذولة لوضع إطار للتنمية أوسع نطاقا وأكثر تفصيلا، وبخاصة إدراج أهداف قائمة بذاتها تتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء على الفقر والجوع وكفالة حياة صحية.

ويشكل الاعتراف بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وكفالتها جزءا لا يتجزأ من تحقيق تلك الأهداف - قديمة كانت أو جديدة، وضمان إقامة عالم عادل ومنصف ومستدام وشامل للجميع، تشعر فيه النساء والفتيات بالتمكين. وخلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، شاركت ١٨٣ دولة من الدول الأعضاء في تقديم تقارير محلية وطنية عن تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد شكلت تقارير الدول الأعضاء الأساس الذي استند إليه إعداد التقرير العالمي المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ (أ)) وتقرير الأمين العام المنبثق منه عن موجز إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ (ب)). وقد أوضحت جميع الدول الأعضاء وعلى نحو لا لبس فيه أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبعد مرور ٢٠ عاما على إقراره، لا يزال يتضمن خطة لم تكتمل بعد. وبالتالي، فتلك الخطة غير المكتملة، التي تتجلى في استنتاجات التقريرين العالميين المذكورين أعلاه، تضع مسألة مساواة المرأة بالرجل وتمتعها بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في صلب التنمية، وينبغي أن تُدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وينبغي تلبية الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، مع التأكيد مجددا على أن هذه الخطة مترابطة بجميع مسائل خطط التنمية، وهي المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والفقر، وعدم المساواة، والهجرة، والصحة، وتغير المناخ، والديناميات السكانية، والتراعات، والكوارث الطبيعية، والأمن الغذائي والتغذوي، والحصول على الموارد (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٣ (أ)).

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن ثمارها لم تعمم بعد على أصحابها. فلا يزال أكثر من ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر، في حين يعاني الكثيرون الجوع وسوء التغذية. ويبقى الحد من الفقر وأوجه التفاوت تحديان أساسيان يحولان دون المساواة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتواجه النساء اللاتي يعانين الفقر أو نقص التعليم أو المنحدرات من مناطق نائية صعوبات في الحصول على الخدمات. وتضاف إلى هذه الصعوبات العوامل البيئية المحركة لأوجه التفاوت وأشكال التمييز المتعددة على أساس نوع الجنس والسن والفئة الاجتماعية والطبقة والعرق والانتماء العرقي والثقافة والدين والميول الجنسية والهوية الجنسية والحالة الصحية والقدرات (انظر: Thanenthiran S., Racherla S.J.M., and Jahanath S., 2013). وإذا لم يُؤلَّ الاعتبار الواجب للحقائق المتعلقة بالمرأة واحتياجاتها وإذا لم تدمج في الخطة الجديدة، فسيتواصل ترك النساء خلف الركب ولن يتم إعمال حقوقهن.

ويوجد في المنطقة واحد من أكبر تجمعات الشباب في العالم. وهم أضعف ما يكونون عندما تعتلّ صحتهم وتُنتهك بحقوقهم الجنسية والإنجابية. فهم يحتاجون إلى خدمات صحية ملائمة للشباب لاتخاذ قرارات واعية، في مآمن من العنف والإكراه والزواج المبكر والحمل العارض والإصابة بالأمراض (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٣ (أ)). ولا يقل عن ذلك أهمية تيسير سبل الحصول على التعليم وفرص العمل والمشاركة (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٢). وينبغي أن تشغل شواغل الشباب مكانة محورية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهم دعاة مؤثرون للحقوق ويجب تعيّنهم لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٣ (أ)).

وقد ازدادت الهجرة بسبب الاحتياجات المتعلقة بالعمالة والكوارث الطبيعية والتزاعات والمجاعة وإقامة المشاريع الإنمائية. وهي تؤثر بشتى الأشكال على الرجال والنساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية المتنوعة. ويمكن أن تؤدي الهجرة إلى إدامة الأدوار المتعلقة بنوع الجنس والعلاقات بين الجنسين، مع ترسيخ عدم المساواة وزيادة تعرض المرأة للعنف والاستغلال. وتشكل الهجرة المرتبطة بالزواج مخاطر تهدد النساء اللاتي ينتقلن إلى بلدان أجنبية، حيث يمكن أن تُنتهك حقوقهن ويفقدن نظم دعمهن (انظر: Thanenthiran S., et.al., 2013). ولا يمكن تجاهل الدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في المنطقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فلا بد من كفالة حماية حقوق المهاجرين بما في ذلك صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية.

والمنطقة عرضة بشكل متزايد لتغير المناخ، الذي يؤثر بشكل رئيسي على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء. ويمكنه أن يؤثر على صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية بتقييد حصولها على الخدمات، وزيادة المخاطر على صحة الأمهات أثناء النفاس والتعرض لظروف غير صحية. وعلاوة على ذلك، قد لا تُعطى الأولوية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في جهود الإغاثة (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٤).

ويجد التطرف الديني كذلك من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ على سبيل المثال فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل وخدمات الإجهاض المأمون والتثقيف الجنسي الشامل وزواج الأطفال وختان الإناث والعنف (انظر: Thanenthiran S., et.al., 2013).

ولا تزال الحماية من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف العائلي والاعتصاب، عنصراً أساسياً من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعد وضع إطار لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التحرر من التمييز والإكراه والعنف، ومبادئ السلامة الجسدية والكرامة والمساواة واحترام التنوع، عوامل ذات أهمية بالغة تستدعي إدراجها في الخطة (مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ٢٠١٣ (أ)).

ولا تزال وفيات الأمهات أثناء النفاس واعتلالهن ومعدلات الولادة في أوساط المراهقات عالية في المنطقة. ويساهم الإجهاض غير المأمون إلى حد كبير في وفيات الأمهات أثناء النفاس. وقد وضع عدد قليل من البلدان أحكاماً تتعلق بخدمات الإجهاض القانوني والمأمون. وغالبا ما ترتبط وفيات الأمهات أثناء النفاس والمضاعفات أثناء الحمل والولادة بارتفاع مستوى فقر الدم. كما تنجم حالات الحمل في أوساط المراهقات عن حالات الزواج المبكر والزواج القسري وزواج الأطفال. وعلى الرغم من تحسّن معدلات شيوع استخدام وسائل منع الحمل في كثير من البلدان، لا تزال الاحتياجات غير الملباة إلى تلك الوسائل مرتفعة. وتحمل النساء عبء منع الحمل. وتتأثر النساء، ومنهن نسبة كبيرة من المراهقات، بفيروس نقص المناعة البشرية ويتعرضن لخطر الإصابة بغير ذلك من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ويستمر تهميش الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة وهم يواجهون الوصم والتمييز (المرجع نفسه، ٢٠١٣ (أ)). وينبغي إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن شأن تحسين النظم الصحية الضعيفة وتخصيص موارد أكبر داخل قطاع الصحة أن يعزّز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي تحسين فرص الحصول على سلسلة متصلة وقائمة على الحقوق من خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة في المنزل والمجتمع المحلي والمرافق الصحية، بما في ذلك فرص الحصول على وسائل منع الحمل ورعاية التوليد الطارئة،

وحضور أخصائيين مهرة عند الولادة، والرعاية قبل الولادة وبعدها؛ وينبغي إعطاء الأولوية لفرص حصول الجميع على هذه الخدمات (المرجع نفسه، ٢٠١٣ (أ)). ويجب تيسير حصول جميع المراهقات والنساء على هذه الخدمات، بصرف النظر عن حالتهم العائلية.

وعلى صعيد الممارسة، ينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قادرة على معالجة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية معالجة شاملة، تتجاوز حدود تنظيم الأسرة. ويجب أن يقر أي نهج بأن هذه الأمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين الجنسين وبأن ممارسة السلطة على المرأة وجسدها وحياتها الجنسية تهدد صحتها طيلة حياتها (مشروع الاستفادة للجميع، ٢٠١٤).

ونطالب بخطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحدث تحولاً شاملاً في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة التي تدرج في حقوق الإنسان. ويجب أن تكفل تلك الخطة ما يلي:

(أ) أن الحقوق الجنسية والإنجابية هي من حقوق الإنسان الأساسية، ويجب أن تشكل حقوق الإنسان أساساً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) أن تكون الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية مسائل مسلم بها؛

(ج) ضمان حصول الجميع على خدمات شاملة وعالية الجودة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛

(د) أن يتضمن عدم التمييز الميول الجنسية والهوية الجنسية؛

(هـ) أن يعالج أثر التطرف الديني على صحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، بما في ذلك إلغاء القوانين والسياسات القائمة على التمييز؛

(و) توفير التمويل لبرامج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، الأمر الذي يتطلب ميزنة مراعية للمنظور الجنساني في جميع الأهداف والغايات والمؤشرات؛

(ز) أن تكون أكثر الفئات تهميشاً في صميم الاهتمام، مع ضمان اتباع عمليات ديمقراطية حقاً جنباً إلى جنب مع توحّي الشفافية عند صنع القرار والمساءلة؛

(ح) معالجة مسألة التنمية على نحو شمولي. فالفقر مثلاً لن يتسنى القضاء عليه إلا بتوفير فرص الحصول على التعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

المصادر

انظر: Asian-Pacific Resource & Research Centre for Women 2012. Youth SRHR Movements: Claiming the post-2015 development agenda. *ARROW for Change*. vol. 18 no. 2 2012
 متاح في الرابط http://www.arrow.org.my/uploads/20121130071740_v18n2.pdf

انظر: Asian-Pacific Resource & Research Centre for Women 2013a. Sexual reproductive health and rights for all — now!
 ، متاح في الرابط http://www.arrow.org.my/publications/SRHR_for_All_Now.pdf

انظر: Asian-Pacific Resource & Research Centre for Women 2013b. Labour migration, gender, and sexual and reproductive health and rights. *ARROW for Change*. vol. 19 no. 1 2013
 متاح في الرابط http://www.arrow.org.my/uploads/20121218025358_v19n1.pdf

انظر: Asian-Pacific Resource & Research Centre for Women 2014. Identifying Opportunities for Action on Climate Change and Sexual and Reproductive Health and Rights in Bangladesh, Indonesia, and the Philippines. Working Papers
 متاح في الرابط <http://arrow.org.my/download/Scoping%20Study%20-%20Climate%20Change%20and%20SRHR.pdf>

انظر: Thanenthiran S., Racherla S.J.M., and Jahanath S. (2013). Reclaiming and Redefining Rights: ICPD + 20: Status of Sexual and Reproductive Health Rights in Asia Pacific. *ARROW*
 ؛ متاح في الرابط http://www.arrow.org.my/publications/ICPD+20/ICPD+20_ARROW_AP.pdf

انظر: Universal Access Project 2014. Briefing Cards: Sexual and Reproductive Health Rights (SRHR) and the Post-2015 Development Agenda
 متاح في الرابط https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/genun/pages/122/attachments/original/1407607969/SRHR_Briefing_Cards_FINAL.pdf?1407607969

الأمم المتحدة، ٢٠١٤ (أ). إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. متاح في الرابط http://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ICPD_beyond2014_EN.pdf

الأمم المتحدة، ٢٠١٤ (ب). إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ - تقرير الأمين العام؛ متاح في الرابط http://icpd_beyond2014.org/uploads/browser/files/sg_report_on_icpd_operational_review_final.unedited.pdf